

قضية

معامله الكهرباء : امتياز بلا قانون!

خطة الكهرباء على جدول

لعمال مجلس الوزراء مجددا.

السعي جدي للبدء بمعالجة

الازمة الممتدة منذ عشرين عاما.

«مبدئيا لا عودة الى الوراء» ، يقولها

وزراء تاركين بابا للقلق نتيجة التجارب السابقة.

لكن يبغض الصراع الأخير.

وزارة الطاقة تريد ايجاد شرح ادارة

المنافسات عن صفقاتها

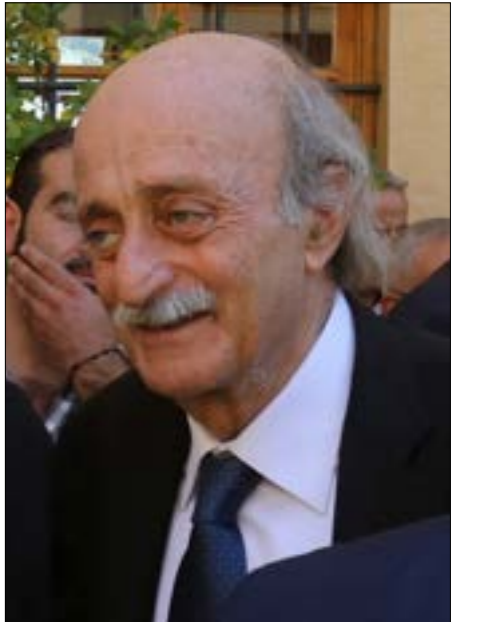
نقطتان يسعى رئيس الحكومة سعد الحريري إلى التوافق بشأنهما. قبل الدخول إلى جلسة مجلس الوزراء اليوم، بعدما فشلت اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة ملف الكهرباء في حسمهما: تاليف الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء أو تأجيل الأمر إلى حين تعديل القانون 462. وإجراء مناقصة إنشاء معامل إنتاج الكهرباء عبر إدارة المناقصات أو عبر اللجنة الوزارية.

هذا خلاف يمكن أن يتفاقم في مجلس الوزراء في حال وصلت الأمور إلى مرحلة التصويت، وهو ما يسعى الحريري إلى تفاديها، خاصة أن فوز أي خيار باصوات النصف

زائد واحد من عدد الوزراء لن يكون، في السياسة، حلاً. بل سيؤدي إلى مزيد من التعقيد، علماً بأن النصف زائداً واحداً يمكن تأمينه باتفاق وزراء كتلتي المستقبل ولبنان القوي، اللتين تسعيان إلى كُفِّ يد إدارة المناقصات عن ملف الكهرباء، ما يعني بالتالي التفاوض عن رأي كل الكتل الباقية التي تؤيد تولي إدارة المناقصات للمهمة.

تقرير

سلوك جنبلاطي مستجد : تصويب على سلاح المقاومة



هل كشف جنبلط ما يصره عملاً من وراء قمار ابو فاعور بتصويبه على السلاآ؟ (مروان طحطح)

بان صيغة التوصية تؤكد التوجه للحفاظ على دور إدارة المناقصات اللجنة الوزارية إلى مجلس الوزراء، فإن مسالة المناقصة تركت مفتوحة على خيارين:
١- تطبيق قانون المحاسبة العمومية على تلزيم مشاريع بناء معامل تعتمد التمويل والإنتاج والتشغيل والتسليم إلى الدولة بعد فترة زمنية تحدد في دفتر شروط خاص تعده وزارة الطاقة.

يستثنى من أحكام قانون المحاسبة العمومية كل ما لا يتفق مع طبيعة التلزييم والعقد وفق الطريقة المذكورة سابقاً.

يعود لمجلس الوزراء بتّ أي التباس ينشا بين الوزارة وإدارة المناقصات. ب- اتخاذ القرار بإجراء المناقصات إما عبر إدارة المناقصات بعد تعديل القانون 288 (إعطاء صلاحية الترخيص إلى مجلس الوزراء بدلاً من الهيئة الناظمة للقطاع)

لجهة قانون المحاسبة العمومية، بما يتعارض مع البناء والتمويل والتشغيل وتحويل الملكية إلى الدولة، أو عبر اللجنة الوزارية، بعد تمديد القانون الرقم 288. مع الاستعانة بمن تراه وزارة الطاقة والياه مناسباً من إدارات أو خبراء ومستشارين.

وإذ يبدو أن صيغة تولي اللجنة الوزارية للمناقصة هي صيغة هشّة وذلك لفرض الاحتفاظ بمبلغ تأمين قدرتها على القيام بالإجراءات الإدارية للصفقة، ولأن مهمة مجلس الوزراء، بحسب المادة 65 من الدستور، هي اتخاذ القرارات لتطبيق القوانين والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة، لا للحلول خلال مبلغ التأمين سيسرع، أو المناقصات وحيدة في الميدان، علماً

العارضين. ولهذا، لم يحدد القانون نسبة ثابتة للتأمين، بل ترك تقديرها لإدارة المناقصات، على أن لا تتعدى 10 في المئة، أي إن هذا المبلغ يرتبط بطبيعية الصفة ولا قاعدة واحدة له. وهذا الأمر سبق أن شكّل جزءاً من ملاحظات إدارة المناقصات على

الحريري يططم برفض التخلي عن إدارة المناقصات؟

وإذ يرى أكثر من طرف أن كل ما يطرح إنما يصب في خانة رغبة وزارة الطاقة في كُف يد «المناقصات»



«الطاقة» تسلّم تعديلاتها على قانون الكهرباء: عمل هيئة إدارة القطاع مخالف للدستور (هيلم الموسوي)

مناقصتها، معتمدة على حجة مبلغ التأمين المقدر حينها بخمسين مليون دولار هو مبلغ ضخم يحد من المنافسة، باختصار، يقول للمسرد دفتر الشروط مراعيًا للقانون، يمكن إنجاز المناقصة خلال ثلاثة أشهر، وهو الوقت نفسه الذي تحتاج إليه أي مناقصة فعلية حتى لو أنجزت في اللجنة الوزارية.

تعديلات مخالفة للدستور

181 ليذهب في عكس الاتجاه الذي سلكته الوزارة، إذ تشير الفقرة إلى أنه «تشكّل لجنة وزارية برئاسة رئيس مجلس الوزراء... للنظر بالتعديلات على القانون رقم 462 تاريخ 2002/9/2 (تنظيم قطاع الكهرباء) خلال مهلة أقصاها ثلاثة أشهر، والالتزام بالقانون وتشكيل هيئة تنظيم قطاع الكهرباء خلال هذه المهلة بناءً على اقتراح وزير الطاقة والمياه». كما تشير الفقرة الثامنة إلى أنه يعيّن مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان خلال مهلة أقصاها شهران، وعليه، يخلص المصدر إلى أن القانون 181 قد يسمح لإدارة المناقصات بإجراء هذا النوع من العقود. لكن أبعد من الصعب «الغامضة» التي أوصت بها اللجنة لتعديل أحكام قانون

المحاسبة العمومية، ذهب مصدر قانوني إلى اعتبار أن النقاش بشأن إدخال BOT ضمن نطاق أحكام المحاسبة العمومية، هو نقاش في غير محله. كما يعتبر أن ربط مسالة المناقصات بضرورة تمديد العمل بالقانون 288، بما يسمح لمجلس الوزراء بتوقيع عقود الإنتاج بدلاً من الهيئة المنظمة للاتصالات (القانون 462) هو أيضاً في غير محله. فذلك القانون يتحدث عن تراخيص تعطى للشركات بعد تحرير القطاع، وهذه التراخيص لا ترتبط بشرط استعادة الدولة للمنشأة بعد انتهاء تاريخه، خلافاً لعقد BOT. وعليه، يعتبر المصدر القانوني أن ما يتطابق فعلياً على هذه العقود هو المادة 89 من الدستور التي لا تجيز منح أي التزام أو امتياز لاستغلال مصلحة ذات منفعة عامة أو أي احتكار، إلا بموجب قانون وإلى زمن محدود، علماً بأن وزارة الطاقة ذهبت أبعد من ذلك في التعديلات التي اقترحتها على القانون 462، والتي وزعت على أعضاء اللجنة الوزارية في جلستها ما قبل الأخيرة، أن واحدة من مشاكل القانون أنه يعطي صلاحية إعطاء التراخيص للهيئة، بينما هذه التراخيص هي في الواقع امتيازات يجب أن يصدر فيها قانون عن مجلس النواب.

ومسالة إنشاء الهيئة هي في صلب الخلافات أيضاً، فإنّ تعتبر وزارة الطاقة أنه يجب تعديل القانون قبل إنشائها، انطلاقاً من أن القانون 181 (5 تشرين الأول 2011) ينص على ذلك، فإن مصدراً قانونياً يستند إلى الفقرة السابعة من القانون 181 ليذهب في عكس الاتجاه الذي سلكته الوزارة، إذ تشير الفقرة إلى أنه «تشكّل لجنة وزارية برئاسة رئيس مجلس الوزراء... للنظر بالتعديلات على القانون رقم 462 تاريخ 2002/9/2 (تنظيم قطاع الكهرباء) خلال مهلة أقصاها ثلاثة أشهر، والالتزام بالقانون وتشكيل هيئة تنظيم قطاع الكهرباء خلال هذه المهلة بناءً على اقتراح وزير الطاقة والمياه». كما تشير الفقرة الثامنة إلى أنه يعيّن مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان خلال مهلة أقصاها شهران، وعليه، يخلص المصدر إلى أن القانون 181 قد يسمح لإدارة المناقصات بإجراء هذا النوع من العقود. لكن أبعد من الصعب «الغامضة» التي أوصت بها اللجنة لتعديل أحكام قانون

هيام القصيفي

تتحدث معلومات مطلّعين على الموقف السعودي عن أن الرياض قررت سحب نفسها من التورط في الملف اللبناني، وأن سياستها تجاه لبنان في الوقت الراهن، ومعها دول خليجية حليفة، ستكون سياسة مهادنة وعدم القيام بأي مبادرة وتحرك فاعل يفهم منه تحول إيجابي أو حتى سلبي. وبناءً على طلب أميركي، قررت الرياض الابتعاد عن بيروت وعن تفعيل أي دور لها، وهذا ينطبق على الدبلوماسية المعتمدة في لبنان، وهو بموجب قانون وإلى زمن محدود، أمر تتمعد إظهاره، أو داخل المملكة. وبناءً على ذلك، فإن المطالب التي رفعها رئيس الحكومة سعد الحريري إليها، وهي كثيرة ومتنوعة ماليًا وسياسيًا، في حكم المجمدة، بما أن الرياض لا تزال غير راضية عن سياسة رئيس الحكومة والإطار السياسي الذي بات يجمعه مع رئيس الجمهورية العماد ميشال عون وحزب الله. ولا تتفق معه على مبدأ تعرضه لضغوط كثيرة داخلية وخارجية، ما دام أنه استجلبها لنفسه. كذلك فإنها تنظر ما تقبل عليه واشنطن من تحرك تجاه إيران، وإلى أين سيؤدي هذا التحرك، مواجهة أو مفاوضات تتناول ملفات المنطقة.

بحسب الترجمة اللبنانية لموقفي واشنطن والرياض، فإن لبنان سيدفع الثمن مهما كانت نتيجة هذا التجاذب، فإذا حقق التفاوض الأميركي الإيراني مهمته، فإن واشنطن ستسلّم لبنان إلى إيران، كما فعلت بعد التسعينيات حين سلّمته إلى سوريا. وإن تحققت المواجهة، فإن الساحة الأكثر عرضة للانهزاج ستكون لبنان بطبيعة الحال، علماً بأن واشنطن تعي حتى الآن أن حلّ حلفاء لها في الداخل لهم القدرة على علاقتها ببعض المشاريع، ومسوّقاً لسياسة لبنان الخارجية، ومسوّقاً لفكرة استيراد الأموال والمشاريع، فهو بصرف النظر عن مناكفات داخلية لتحصيل حصص من هنا ومكاسب محلية من هناك، يضع رصيده الإقليمي

مقالة

تحالف السياسة الخارجية والمال والأمن

على المحك، مقابل تأمين الأموال، من مصادر ومؤتمرات متنوعة. أبرزها حالياً عبر الفرنسيين ومؤتمر سيدر. ما تقوم به هذه الترويكا الجديدة، إذا تمكن الحريري من استجلاب الأموال اللازمة، تعني أنها ستتحكم بلبنان للسنوات المقبلة، وستضع اليد تحت سقف مشاريعها وسياستها العامة محلياً وإقليمياً، فيما يتفجر عليها بقية الأطراف السياسيين الذين باتوا أقلية في مواجهة هذا المشهد المستجد.

وقد بدأ واضحا المنحى الذي تمارسه ثلاثية الحكم هذه في تطوير حضورها الداخلي والخارجي، وصياغتها أحياناً وسياسات مستجدة، وفي تقديمها مشاريع داخلية تصب في نفسى تحكمها بالوضع القائم، فتمسك السياسة والمال والأمن. وهنا يبرز دور الحريري، الذي بالغ أخيراً في تبرير أدائه بتصوير نفسه ضحية أزمات مالية وسياسية، في تأمين غطاء مالي بحجة تفعيل الحياة الاقتصادية والمالية، وتنشيطها، ليس لحكومة وحدة وطنية، بل لمشروع متكامل. لأن دور عون وحزب الله المتكامل أمر تلقائي بفعل التحالف السياسي القديم.

وفق ذلك، يتم تداول مجموعة من السيناريوات حول دور واشنطن وموقفها مما يجري، وهل ستغض النظر عن دخول الأموال إلى لبنان عبر سيدر، أم ترفع سقف تطويقها المالي للبنان، علماً بأن رصيد حزب الله الخارجي، إمساك حزب الله بالورقة اللبنانية سيؤديان إلى ارتداد العقوبات عليه، سلباً على لبنان كله فيغدق ثمن حضور أكبر من أي دور قام به حلفاء ماليي لهذا المشروع، حاملاً على عاتقه سياسة لبنان الخارجية، ومسوّقاً لفكرة استيراد الأموال والمشاريع، فهو بصرف النظر عن مناكفات داخلية لتحصيل حصص من هنا ومكاسب محلية من هناك، يضع رصيده الإقليمي

عبر وزارة الخارجية، إنما في شكل مباشر يضع فيه رئاسة الجمهورية

معززة برؤية سياسية متكاملة، وهو بذلك يرفع سقف التحدي على كل المستويات. يضاف الى تحوّل حزب الله الخارجي، إمساك حزب الله بالورقة اللبنانية العسكرية الإقليمية، وتحوّله إلى أحد أركان السلطة الأكثر تأثيراً، في حضور أكبر من أي دور قام به حلفاء ماليي لهذا المشروع، حاملاً على عاتقه سياسة لبنان الخارجية، ومسوّقاً لفكرة استيراد الأموال والمشاريع، فهو بصرف النظر عن مناكفات داخلية لتحصيل حصص من هنا ومكاسب محلية من هناك، يضع رصيده الإقليمي

عبر وزارة الخارجية، إنما في شكل مباشر يضع فيه رئاسة الجمهورية

معززة برؤية سياسية متكاملة، وهو بذلك يرفع سقف التحدي على كل المستويات. يضاف الى تحوّل حزب الله الخارجي، إمساك حزب الله بالورقة اللبنانية العسكرية الإقليمية، وتحوّله إلى أحد أركان السلطة الأكثر تأثيراً، في حضور أكبر من أي دور قام به حلفاء ماليي لهذا المشروع، حاملاً على عاتقه سياسة لبنان الخارجية، ومسوّقاً لفكرة استيراد الأموال والمشاريع، فهو بصرف النظر عن مناكفات داخلية لتحصيل حصص من هنا ومكاسب محلية من هناك، يضع رصيده الإقليمي

عبر وزارة الخارجية، إنما في شكل مباشر يضع فيه رئاسة الجمهورية

معززة برؤية سياسية متكاملة، وهو بذلك يرفع سقف التحدي على كل المستويات. يضاف الى تحوّل حزب الله الخارجي، إمساك حزب الله بالورقة اللبنانية، وتحوّله إلى أحد أركان السلطة الأكثر تأثيراً، في حضور أكبر من أي دور قام به حلفاء ماليي لهذا المشروع، حاملاً على عاتقه سياسة لبنان الخارجية، ومسوّقاً لفكرة استيراد الأموال والمشاريع، فهو بصرف النظر عن مناكفات داخلية لتحصيل حصص من هنا ومكاسب محلية من هناك، يضع رصيده الإقليمي

عبر وزارة الخارجية، إنما في شكل مباشر يضع فيه رئاسة الجمهورية

معززة برؤية سياسية متكاملة، وهو بذلك يرفع سقف التحدي على كل المستويات. يضاف الى تحوّل حزب الله الخارجي، إمساك حزب الله بالورقة اللبنانية، وتحوّله إلى أحد أركان السلطة الأكثر تأثيراً، في حضور أكبر من أي دور قام به حلفاء ماليي لهذا المشروع، حاملاً على عاتقه سياسة لبنان الخارجية، ومسوّقاً لفكرة استيراد الأموال والمشاريع، فهو بصرف النظر عن مناكفات داخلية لتحصيل حصص من هنا ومكاسب محلية من هناك، يضع رصيده الإقليمي

السياسي ملثث جيوسياسي في القلب بين بيروت ودمشق والقدس وعمّان، وعلى تماس مباشر مع الجولان السوري وشمال فلسطين المحتلة، وترك الساحة السياسة لآبو فاعور في ظل الشيخ، مع ما يمثّله كجناح منشّد في محيط جنبلاط وعلاقته ببعض الشخصيات المعادية لحور المقاومة في الإقليم.

(هيلم الموسوي)



(هيلم الموسوي)

حسن والاستخفاف بموقف الحزب، كما استسهل جنبلاط في الماضي تحويل حكومة قوّاد السنجورة إلى منضه لهجوم على سلاح الإشارة في الإنماء والاقتصاد، خصوصاً، أن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو الذي التقاه جنبلاط، ضمن سلسلة جولاته الاستطلاعية على المناطق، إلا أن الزيارة اكتسبت أبعاداً سياسية، في ظلّ الصراع داخل والاستراتيجية الدفاعية، فاعور «احضالة» الخدمات في المنطقة، والسوء الذي أوصل النائب السابق ولید جنبلاط علاقته بحزب الله إليه. في السنوات الماضية، بدأ أبو فاعور الأكثر حضوراً في جبل الشيخ، لتأتي الانتخابات البلدية عام 2016 وتسمح للحزب الاشتراكي بالسطور على اتحادين بلديين، في راشيا وحاصبيا، وتحرك الركود الذي أصاب قوى 8 آذار في المنطقة، إذ لا يمكن للمقاومة وسوريا أن لا تعيرا اهتمامهما

جبق، ذي جبك الشيخ : مقاطعة الاشتراكي لا تؤثر

أبو فاعور انتظر ليري حجم الحضور قبل أن يقرر المشاركة في استقبال الوزير، ثم عاد واضطر إلى ذلك بعد أن تبيّن أن الأهالي والغالبات حضروا لاستقبال وزير الصحة، أو العدد لاستقبال جبق، إلا أن الأساس هو في الطريقة التي حاول أبو فاعور فيها تعديل برنامج زيارة الوزير، بذريعة ارتباط تيمور جنبلاط بمواعيد أخرى. كما أن ذلك انعكس أيضاً على المقاطعة من قبل أنصار الاشتراكي في حاصبيا، مع حضور جخول لمحلّ عن أبو فاعور، عدا عن حضور النائب أنور الخليل، الذي استقبل جبق في المستشفى ثمّ في بيته، لكنّه غاب عن العشاء الذي دعي إليه، ورغبه النائب على فإض وآل الحمرا في مطعم المحصاصة الشهر على نهر الحاصباني.

في المقابل، لم يؤثر قرار الاشتراكي على مستوى المشاركة الشعبية، إن في راشيا التي تقول مصادر متابعه إن

عبر وزارة الخارجية، إنما في شكل مباشر يضع فيه رئاسة الجمهورية

معززة برؤية سياسية متكاملة، وهو بذلك يرفع سقف التحدي على كل المستويات. يضاف الى تحوّل حزب الله الخارجي، إمساك حزب الله بالورقة اللبنانية، وتحوّله إلى أحد أركان السلطة الأكثر تأثيراً، في حضور أكبر من أي دور قام به حلفاء ماليي لهذا المشروع، حاملاً على عاتقه سياسة لبنان الخارجية، ومسوّقاً لفكرة استيراد الأموال والمشاريع، فهو بصرف النظر عن مناكفات داخلية لتحصيل حصص من هنا ومكاسب محلية من هناك، يضع رصيده الإقليمي